تأثير السياسات الاقتصادية في تنمية المشاريع السياحية في العراق

م. د. عدي صبيح لازم

الجامعة العراقية مركز البحوث والدراسات

المستخلص

تعد السياسات الاقتصادية مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي الى التحكم الهادف في مسار النشاط السياحي ومن مزايا السياسات الاقتصادية الحد من البطالة من خلال ماتوفره من فرص عمل والحد من الفقر وزيادة القدرة الشرائية للخدمات السياحية في المشاريع السياحية ومن مزايا السياسات الاقتصادية خفض الضرائب على المستثمر الأجنبي وتقليل نسبة الضرائب على المستثمر (المحلي) وبما ان السياحة تحتل مكاناً بارزاً في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة للبلدان النامية لذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع يمكن ان يحقق التنمية المنشودة . وتؤكد المؤشرات الى ان العراق يمكن ان يصبح مركزاً سياحياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط بسبب مكانته التاريخية والحضارية والدينية ، وموقعه الجغرافي المتميز الا ان قطاع السياحة شانه شان القطاعات الاقتصادية الأخرى يواجه العديد من التحديات التي تقف عائقاً في تطوره واخذ مكانه متميزة في التنمية الاقتصادية . و من النتائج التي توصل اليها الباحث هي: أهمية البحث في دراسة الاثار الاقتصادية التي من الممكن ان تعكسها التنمية السياحية في الاقتصاد الوطني والعمل على تشخيص اثارها السلبية ومعالجتها وتشخيص اثثارهار الإيجابية وتفعيل دورها في دعم الاقتصاد ومن الأهداف التي توصل اليها الباحث التعرف على الاثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للتنمية السياحية في الاقتصاد الوطني بشكل عام الإشارة لبعض البلدان في هذا المجال

Abstract

Economic policies are a manifestation of the state's intervention in economic life. In their content, they aim at purposeful control of the course of tourism activity. One of the advantages of economic policies is to reduce unemployment through the available job opportunities, reduce poverty, and increase the purchasing power of tourism services in tourism projects. Among the advantages of economic policies Reducing taxes on foreign investors and reducing taxes on (domestic) investors Since tourism occupies a prominent place in many sustainable development strategies for developing countries, foreign direct investment in this sector can achieve the desired development. Indicators confirm that Iraq can become a leading tourism center in the Middle East due to its historical, civilizational and religious position, and its distinguished geographical location. However, the tourism sector, like other economic sectors, faces many challenges that It stands as an obstacle to its development and takes a distinguished place in economic development. Among the results reached by the researcher are: The importance of research in studying the economic effects that can be reflected by tourism development in the national economy and working to diagnose and treat its negative effects, diagnose its positive effects, and activate its role in supporting the economy. Among the objectives reached by the researcher is to identify the direct economic effects The indirect and indirect development of tourism in the national economy in general, with reference to some tourist countries in this field

الفصل الأول / المنهجية والمفاهيم والمصطلحات:

المبحث الأول / الاطار المنهجي للدراسة

مشكلة البحث : تعد السياسة الاقتصادية من اكبر التحديات التي تواجه المشاريع السياحية عامة والعراق بصورة خاصة والحد من تاثيراتها السلبية ضرورة ملحة بل تمثل السبل المثلى للارتقاء بالمشاريع السياحية ,وعليه تبادرت لدينا بعض الإشكاليات وهي على النحو الاتي :

١.هناك قصور واضح في تحديد أي السياسات الاقتصادية التي لاتتلائم مع التنمية الاقتصادية في العراق

٢.على الرغم من تنامي حجم المشاريع عالمياً وقلتها محلياً نلاحظ ازدياد محددات الرقابة الاقتصادية مما شكلت تلك المحددات عبئاً في تفسير مفاهيم الاقتصاد الجزئي وتركت تداعياتها سلباً على الاقتصاد العراقي عموماً.

٣.يعاني قطاع السياحة من تاثير واضح من قبل السياسة المالية في العراق ناتجة من قلة الوعي بتفسير ناتئجها الاقتصادية سواء على صعيد حركة السفر والسياحة داخلياً اوحركة الوافدين على انها رافد يصب في صالح الناتج القومي العراقي .

أهمية البحث :

١.تتبلور مفاهيم الدراسة لان تكون أداة لدى الجهات المسؤولة عن القطاعي السياحي في العراق متمثلة بـ(وزارة التخطيط ووزارة السياحة والاثار) .

٢.تحاول الدراسة ان تسلط الضوء على جملة من متغيرات السياسة الاقتصادية كونها تعمل على تطوير القطاع السياحي في العراق .

٣.تسهم الدراسة في تكوين رؤية اقتصادية قابلة للتطبيق وبما يعزز من قدرة المشاريع السياحية في تنفيذ برامجها بما ويتلائم مع سياسات اقتصادية بنائة

اهداف البحث :

١.التعرف على أدوات السياسة الاقتصادية في البلد.

٢.لفت اهتمام الجهات المعنية بادوات السياسة الاقتصادية للوقوف امام التحديات التي تواجههم في تنمية المشاريع السياحية لكي ياخذو دوهم في ممارسة الضغط على أصحاب القرار في العراق .

٣.المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات الاقتصادية لنكون قادرين على تجاوز مايمكن تجاوزه من تلك السياسات التي تعكر جو العمل السياحي في البيئة الاقتصادية العراقية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تبني الحكومة الى سياسة اقتصادية مرنة وانتقائية لمشاريع السياحة في العراق تعمل على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية في البلد.

المبحث الثاني : المفاهيم والمصطلحات العلمية .

اولاً : مفهوم السياسة الاقتصادية : تعد السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر تدل الدول في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي الى التحكم في مسار النشاط الاقتصادي الداخلي ، كما تسعى الى صيغة ذات اهداف منسجمة لابراز موقفها من تباين العلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي ، تعرف السياسة الاقتصادية على انها (مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه) (قدي: ٢٠٠٣، ٢٤)

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية : عبارة عن احد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية الى أخرى بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي الى الصناعي او الانتقال من الاقتصاد التجاري الى الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا (Business dictionary:2017.223) وتعرف التنمية الاقتصادية بانها العملية الهادفة الى تعزيز نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها اكثر تقدماً وتطويراً مما يؤثر على المجتمع تاثيراً ايجابياً عن طريق تنفي مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة. كما وعرفت التنمية الاقتصادية بانها العملية الهادفة الى تعزيز نمو اقتصاد الدولة وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها اكثر تقدما وتطويراً مما يؤثر على المجتمع ايجاباً عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة (Business dictionary:2017.223) وفي تعريف اخر عرفت التنمية الاقتصادية بانها سعي المجتمعات الى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئتها وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع في الثروات الاقتصادية المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة((department retieved:2017.145)

ثالثاً : مفهوم التنمية الاجتماعية : تعد التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أساس عملية مدروسة هادفة لرفع مستوى الحياة واحداث تغيرات في طرق التفكير والعمل والمعيشة للافراد في المجتمعات ، اذ تقوم على مبدً المشاركة الفاعلة والايجابية ، وقد عرف التنمية الاجتماعية بانها (مجموعة الإنجازات التكنولوجية والتنظيمية والحضارية للافراد والتي من خلالها يتخذون ويلبسون ويسكنون ويعيدون تشكيل انفسهم ويفسرون العالم من حولهم ويحلون النزاعات داخل مجتمعاتهم ويبسطون نفوذهم على حساب المجتمعات الأخرى ويحمون انفسهم ضد محاولات الاخرين في السيطرة عليهم) (سمير : ٢٠٠٦ ، ١٢٢).

رابعاً : مفهوم التنمية السياحية : ان التنمية السياحية هي احدث ماظهر من أنواع التنمية المتعددة ، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية . لذلك تعد قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القاضايا المعاصرة كونها تهدف الى الاسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي تعد احد الروافد الرئيسية للدخل القومي ، وكذلك ماتتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية ، لذا تعد التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. (الشرقاوي : ٢٠٠٨، ٦١) ولقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية فيرى البعض (انها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية او الإنتاجية السياحية ، الا انها لايمكن ان تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط او أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة وانما يجب ان تمتد لتشمل كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لاشباع رغبات

السائحين ولوصول الى الأهداف المحددة الوطنية والقطاعية والاقليمية)(أحلام واخرون : ٢٠١٢، ٢٣٢) لقد عرف ستيفن ويليمس التنمية السياحية على انها (توفير التسهيلات والخدمات لاشباع حاجات ورغبات السياح ، وتشمل كذلك بعض تاثيرات السياحة مثل : إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة وتشمل التنمية.السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالانماط المكانية للعرض والطلب السياحيين ، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية ، التدفق والحركة السياحية ، تاثيرات السياحة المختلفة) . فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتتطلب التنمية السياحية تدخل التطيط السياحي كونه اسلوباً عالمياً يستهدف تحقيق اكبر معدل ممكن من نمو السياحة وباقل تكلفة ممكنة وفي اقرب وقت ومن هنا فالتخطيط السياحي يعد ضرورة من ضرورات السياحة الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحي الدولي (السعيدي: ٢٠٠٩، ١٣٣) وتكاد تشترك اغلبية النشاطات الاقتصادية ومنها السياحة بحقيقة مفادها وهي عندما تختلف قوى الطلب السياحي الوافد عن قوى العرض أي عندما يحدث تفاوت بين الكمية المعروضة من المنتجات السياحية او ندرتها (كمثال على ذلك الاضرحة والعتبات المقدسة) سوف تزادا قوى الطلب السياحي حتى لو لم تتحقق مضامين السياحة شرط ذلك توفير الأدوات الاقتصادية وقد ينطبق هذا الحال على المجاميع السياحية الوافدة للعراق خلال السنوات السابقة والجدول التالي يوضح زيادة الاعداد الوافد للعراق .

اجمالي اعداد السواح الوافدين الى العراق للمدة (2010-2019) جدول (1)

ت	السنوات	اجمالي اعداد السواح الوافدين الى العراق
1	2010	1.562.160
2	2011	2.336.642
3	2012	1.215.525
4	2013	834.547
5	2014	1.418.218
6	2015	2.535.761
7	2016	3.572.919
8	2017	4.349.813
9	2018	2.775.065
10	2019	3.036.707

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية (2010-2019

ويتضح من خلال الجدول قد حصل تحسن كبير في اعداد الزوار الوافدين الى العراق لأغراض السياحة الدينية خلال العقد الثاني مقارنة بالعقد الأول للقرن الواحد والعشرين وكما موضح في الجدول الي يشير الى التطور رغم التذبذب الحاصل في بعض السنوات وخاصة خلال العام ٢٠١٣ والذي بلغ فيها اجمالي الوافدين ٨٣٤.٥٤٧ وافد، في حين يلاحظ التحسن الكبير في السنوات من عام ٢٠١٥ والي بلغ فيها اجمالي الوافدين ٢.٥٣٥.٧٦١ ، فضلاً عن كون العام ٢٠١٧ يعد الأعلى بعد ان ارتفع الإجمالي الى ٤.٣٤٩.٨١٣

الفصل الثاني اداوات السياسة الاقتصادية

المبحث الأول /السياسة النقدية (البنك المركزي)

أولا: المفهوم : تعد السياسات النقدية احدى اهم اداوات السياسة الاقتصادية واحدى اهم أنواعها والتي تتخذ من النقدية موضوعاً لتدخلها ، اخذه بعين الاعتبار النقدي بالنشاط الاقتصادي من جهة ، وكما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسته من جهة أخرى . ولقد تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية حيث عرفت على انها) السياسة الاقتصادية النقدية عرفهاkent بانها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل) (حداد واخرون :٢٠٠٥،١٨٥). كما عرفت السياسة النقدية بانها مجموهة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق اهداف معينة (عباس:٢٠٠٧ ، ٨٦). ومن خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسات النقدية وهي انها

عبارة عن الوسائل والاجرءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية بناءاً على الأهداف الاقتصاد المسطرة خلال فترة زمنية معينة . وتهتم السياسة النقدية لتوفير السيولة اللازمة للسير الاقتصادية ونموه مع المحافظة على استقرار النقد والعملة كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود .

ثانياً : وسائل السياسة النقدية : تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة بواسطة السياسة النقدية التي تتبعها ، ويعد التاثير على حجم الوسائل الخاصة بالدفع في المجتمع تعتبر من اهم جوانب السياسة الاقتصادية النقدية ، وذلك من خلال امتصاص النقود الزائدة او توفير ارصدة تغذية جديدة للتعامل ، ويعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية على مجموعة من الأساليب التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون حيث تتمثل هذه الوسائل كمية وأخرى نوعية .

١.وسائل كمية للسياسة النقدية: الوسائل الكمية هي الأدوات التي تسعى للتاثير على حجم الائتمان وكلفة(معدل الفائدة) وتممثل في

أ. سياسة سعر إعادة الخصم : وهو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قدر اليها (أبوالفتوح : ١٩٩٨ ، ١٢٤) .

ب.نسبة الاحتياطي القانوني : يمثل الاحتياطي القانوني او الالزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فائدة (سعدالدين واخرون، ٢٠٠٦، ٢٩١) .

ج .سياسة السوق المفتوح : تعني سياسة السوق المفتوح دخول البنك المركزي للسوق النقدي من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع او شراء الأدوات المالية من اسهم او سندات ، وتعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة (بن علي :٢٠٠٦، ١٢٥) .

٢.الوسائل (النوعية) الكيفية السياسية النقدية : يقصد بها تلك الأساليب التي تستخدمها البنوك المركزية ، بهدف التاثير على النشاط الاقتصادي من خلال التاثير في نوعية الائتمان المصرفي.

ومن اهم الوسائل النوعية:

أ . سياسة تاطير القرض : تتضمن مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية ، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض ، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملاتها واي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي وهذا مايؤدي الى انخفاض أرباحها .(ghalayni :2006. 96)

ب. تنظيم القروض الاستهلاكية : تعتبر هذه الوسيلة من اهم الوسائل النوعية للسياسة والرقابة على القروض الاستهلاكية (بن علي : ٢٠٠٦، ١٢٥) .

ج. الاقناع الادبي : يستطيع البنك المركزي التاثير على البنوك التجارية من خلال الاقناع الادبي لكي تتعرف بالاتجاه الذي يرغبه (الموسوي واخرون :١٩٩٣، ٣٩) .

د. سياسة سعر الفائدة : قد يلجأ البنك المركزي الى تقييد البنوك التجارية والزامها بالتعاون بسعر الفائدة معينة على الودائع تحت الطلب وسعر فائدة على الودائع لاجل المجالات الإنتاجية وسعر فائدة اخر للقروض العادية (رشيد: ٢٠١٠، ٢١٠) .

ثالثاً : سياسات سعر الصرف : ان الدولة تتحكم في نشاط معين للحد منه او تشجيعه فتستخدم سياسة سعر الصرف بحيث يمكنها ان تقوم بتخفيض قيمة العملة للحد من تسرب العملة للخارج وقد تلجأ الى هذه الطريقة اذا إرادة ان تشجع الاستثمار بالاموال في مشاريع داخلية والمحافظة على كمية النقود داخل الحدود، وهناك تعاريف لسعر الصرف منها مايلي سعر الصرف يعرف بانه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني او هو مايدفع من وحدات النقد النقد الوطني للحصول على وحده او عدد معين من وحدات النقد الأجنبي (شمعون : ١٩٩٤، ١٣٩) . ويعرف سعر الصرف بانه الأداة ذات التاثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والاسعار الخارجية وكثير مايكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الامر تشجيع الصادارات وتوفير الوارادات (قدي : ٢٠٠٤ ، ١٠٣) وهناك تعريف اخر لسعر الصرف بانه أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطات من خلال سعر الصرف (لطرش : ٢٠٠٥ ، ٩٦).

1. **أنواع سعر الصرف**

- **سعر الصرف الاسمي** : هو مقياس عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر . يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض ويتم تقدير سعر الصرف الاسمي لعملة ماتبعاً للطلب والعرض عليها في سعر السوق (سوق الصرف) . في لحظة زمنية ما ، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب ، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد ، فارتفاع سعر عملة مايؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى . وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (قدي: ٢٠٠٤، ١٠٣)
- **سعر الصرف الحقيقي** : يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتاكيد يقيس القدرة على المنافسة وهذا يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، فان سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل السعر الحقيقي للدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في

أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولار (قدي: ٢٠١٤، ٢٦)
- **سعر الصرف الفعلي** : يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف العملة بالنسبة لعدد العملات الأخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية وهو يدر على مدى تحسن او تطور عملة بلد بالنسبة الى مجموعة من العملات الأخرى .
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : الواقع ان سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لان عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن اجل ان يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد من ان يضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح بإزالة اثر التغيرات الحاصلة بالأسعار النسبية (سمير : ٢٠٠٦ . ٢٢) .

المبحث الثاني : السياسة المالية (وزارة المالية)

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إلاجراءات من خلال إدارة المال وتفعيل الاثار الإيجابية لانفاقها حيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتاثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي ، وفيما يلي يمكن ايراد بعض التعاريف الخاصة بالسياسة المالية من الناحية الأمنية تعرف السياسة المالية : بانها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة ، وذلك للتاثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول الى اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (علي :١٩٩٧، ٢١٩) . وتعرف السياسة المالية أيضا بانها تحريك الموازنة من نفقات وايرادات للتاثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف العامة (يوسف : ١٩٩٣، ٢٩٣) .

اولاً : أدوات السياسة المالية:

أ.لضرائب : تنقسم الضرائب الى قسمين ،

– **القسم الأولى** : الضرائب المباشرة / وهي الضرائب التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل وراس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل ، وتفرض ضريبة راسم المال بمناسبة وجود راس المال .

– **القسم الثاني** : الضرائب غير المباشرة : وتفرض على المال عند إضافة كضريبة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الناتج ، وتعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من اهم الأدوات المالية وذلك لانها :

١.توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات

٢.يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن مثلاً اعفاء القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها .

٣.تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق الضرائب غير المباشرة. (سعيد:١٩٩٠ ، ١٧٨)

ب.القروض العامة : كانت القروض العامة تعد وسيلة مالية استثمارية ولكن في الضروف الراهنة أصبحت عادية لان اكثر ميزانيات دول العالم في حالة عجز ، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض والدول لاتلجأ الى القروض العامة الا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية ، وهذه العوامل تختلف من دولة الى أخرى ، ومن اقتصاد الى اخر ، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن الزيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة ، او لتمويل مشاريع في البلدان التي تعجز الإيرادات الداخلية على تغطية نفقاتها ، (خالد:٢٠٠٠، ٢٨٨) .

ج.الانفاق العام : يعد الانفاق العام من اهم الوسائل السياسية المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، فعندما تسعى الدولة الى مواجهة الفجوة التضخمية والانكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام ، اما لزيادة حجم الطلب الكلي او لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها فهي بذلك تستخدم الانفاق العام للتاثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة او النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني . (عبدالهادي :١٩٨٢ ، ١٢١-١٢٣) .

د.عجز الموازنة : وهي سياس مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام حيث تعتمد الدولة الى اصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية ورائها السياساة المالية توسعية لزيادة حجم الانفاق العام وتنشيط الطلب الكلي ، وان الدول المتقدمة لاتعمد الى هذه السياسةلحالات الانكماش ، كما ان نجاح مثل هذا السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية ، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً والذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فان هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي الى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الجهاز الإنتاجي ولكن يجب التنويه الى ان بعض الاقتصاديين قامو بادراج أدوات السياسة المالية من خلال دراسة نظرية الانفاق العام ونظرية الايراد العام وموازنة الدولة ، وبالتالي يدرجون أدوات السياسة المالية ضمن تقسيمات النفقات العامة والايرادات العامة ،

هـ . فاعلية السلطة المالية : القيود التي تحد من فاعلية السلطة المالية

١.قبول الرئيس : أي ان يكون صاحب السلطة مقبولاً ممن يراسهم وجدير بالاحترام والتقدير ، وعدم قبول السلطة لايعني الغائها بل التقليل من فاعليتها.

٢.السلطة الأعلى : حيث ان السلطة كاملة فهي دائما تخضع لقيود تفرض من السلطة الأعلى فاعمال المديرين تخضع للمراجعة من قبل مجلس ادارتها انطلاقا من سلطتهم العالية عليه ، والمجلس بدوره يخضع للسلطة القانونية لمالكي الشركة.

٣.تدخل السلطة :هو تدخل مابين سلطتين ناتج عن خلاف فيه بينهما ويكون احداهما سلطة اقوى من الأخرى

٤.مقدرة المرؤوسين : وهي مقدرة المرؤوس الذهنية والفسيولوجية ، أي ان تكون الأوامر ضمن إمكانيات المرؤوسين التي يمتلكونها لكي تكون السلطة مقبولة من قبل المرؤوسين . (عربيات : ٢٠٠٨، ١٤٢)و.التمويل الذاتي طويل الاجل : يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات المصغرة لمرحلة الانطلاق ، حيث يعتمد أصحاب المؤسسات المصغرة على جزء كبير من الاحتياجات التمويلية في البداية على مواردها الذاتية . ويعرف التمويل الذاتي انه اعتماد المؤسسات على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة بالاحتياطات والارباح المحتجزة وعلى ماتحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا الاهتلاكات (شيحة، ص١٨٦-١٩٢).ويعرف على انه تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسات او من مصادر عرضية دوت اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل (الشحات : ٢٠٠١ ، ٢٢١)

المبحث الثالث / اجراءات السياسات الاقتصادية:

أولا: الغاء بعض الاحتكارات للقطاع العام : ويكون مفهوم الاحتكار في الاقتصاد هي الحاله التي يكون فيها عبار عن شركه واحده فقط تؤمن منتوج او خدمه الى جميع المستهلكين . بمعنى اخر هذه الشركه تكون مسيطره على كامل السوق ولهذه تسمى الشركه فيها بالحتكره .اذن السوق يسمى محتكر . الشركه محتكره الى حاله احتكار , في هذه الحاله تستطيع الشركه ان تفرض الأسعار كيفما تشاء لان لا يوجد شركات أخرى لمنافستها في السوق . (drey: 2000.426)

ثانياً: خصخصه العديد من الموسسات الحكومية حيث يعرف مفهوم الخصخصة من المفاهيم التي شاعت في الادبيات الاقتصاديه ومن اكثر المصطلحات التي دارت حولها النقاشات بسبب اختلاف وجهات النظر الاقتصاديين والمعنيين والزاوية التي ينظرون منها الخصخصه وأصبحت الخصخصه ظاهرة في غايه الاهميه للدول الناميه على حد سواء (جعفر:١٩٩٨، ٦٤). يمكن تعريف الخصخصة وهي نقل ملكية المنشات العامة وادارتها من القطاع الاعمال الى قطاع الخاص (عفيفي : ٢٠٠١، ٤١٣).

ثالثاً: تحرير أسعار الصرف وإلغاء الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي الائتمان المصرفي هو عملية مبادلة شيئ ذو قيمة او كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع مستقبلاً وينظر اليه من ناحيتين

الأولى : من الناحية المستقبلية التي يمنحها البائع للمشترين لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها وفيها يزيد السعر ولان الثمن مؤجل وهذا مايسمى بالائتمان التجاري

الثاني : وهي العملية التي بموجبها يقرض شخص مبلغاً متاملاً اعادته مستقبلاً مضافاً اليه الفادة المترتبة عليه وهذا مايعرف بالائتمان المصرفي وهنا تعرف وظيفة الائتمان في المصرف بانها تزويد الافراد والمؤسسات بالمجتمع بالاموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمعارف دفعة واحد او على أقساط في تواريخ محددة (شحاته : ١٩٩٩، ١٠٤)

الفصل الثالث السياسات الاقتصادية والاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: تاثير السياسات الاقتصادية بالمشاريع السياحية والخدمات العامة

اولاً: تاثير السياسات الاقتصادية في التنمية السياحية

١.تسهيلات السياسة الاقتصادية في وسائل الإقامة مثل القرى والفنادق السياحية والشقق.

٢.تخفيف الضرائب والرسوم للتسهيلات السياحية مثل المطاعم وشركات السياحة.

٣.اعتماد التخطيط المالي المتوازن للوصول الى تنمية سياحية متوازنة.

٤.النهوض في مستوى التنمية وارتفاع الدخل السياحي.

٥.تدعيم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة .

٦.وضع اطاريساعد على للارتقاء بمستوى المعيشة للافراد في المجتمع من خلال الفوائد الاقتصادية للسياحة

٧.فتح باب الاستثمار الأجنبي الوافد من خلال تنمية وتطوير البنى الأساسية لكي يدخل الاستثمار السياحي في مجال المنافسة بتطوير المنشات السياحية.

٨.استخدام أدوات الدين العام من خلال التركيز على برامج التنمية السياحية.

٩.تطبيق برامج التنمية التي تشتمل على الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي تساعد على تحقيق الأهداف التي تسعى اليها الحكومة .

١٠.تحقيق المائمة بين أدوات السياسة الاقتصادية والقطاع السياحي وبقية والقطاعات الأخرى. (الانصاري :٢٠١٣ ، ٥٦) .وقد ادركت الحكومات المتعاقبة هلى أهمية توفير حزم من الإصلاحات البنيوية في جسم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي من خلال تخفيف الضرائب وفتح باب الاستثمار السياحي والفندقي مع إعطاء أولوية للاستثمار المحلي من اجل خلق تنمية سياحية تأخذ بالحسبان معالجة المشاكل الاقتصادية اذ ان الدور الذي يلعبه القطاع السياحي بانه يستخدم كثافة في الايدي العاملة بالإضافة الى خلق الترابط النسبى مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.**قيمة الصادرات والاستيرادات السياحية الى اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات في العراق جدول (2)**

السنوات	السياحية (مليون دو	سياحية / اجمالي الصا	رادات السياحية (مليو	لسياحية / اجمالي الا %
2014	2835.3	5.2	9879.4	20.9
2015	2016.4	2.4	12033.7	23.3
2016	2834.1	2.9	13292.9	20.95
2017	86.432	6.5	14856.2	22.8
2018	89.583	8.8	1479.3	21.5
2019	89.785	8.9	16763	21.2

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية (2014 -2019)

يتضح من خلال الجدول (2) ونتيجة ازدياد عدد المشاريع السياحية خلال ٦ سنوات نجد ان تطور في حجم الصادرات السياحية للسياح الوافدين العراق مما انعكس على زيادة الدخل السياحي خلال تلك الفترة حيث نلاحظ في سنة 2014 كانت اجمالي الصادرات هي (2835.3) مليون دولار وبنسبة قدرت (5.2) وهي نتيجة طبيعية تؤشر الى ضعف النشاط السياحي المرتبط بالأساس بالضروف السياسية للبد وبنفس الوقت نلاحظ ارتفاع حجم استيرادات العراق (السفر والسياحة خارج العراق) اعلى من سنة (2019)وهذا يشير الى هذا السنة في بدايتها الى تحسن نسبي في قطاع السياحة حيث بلغ حجم الاستيراد السياحي (9879.4) وبنسبة (20.9) بينما نلاحظ تراجع في حجم السفر والسياحة خارج العراق حتى سنة (2019) تقدر بـ (16763) وبنسبة (21.2) ان هذا التحسن النسبي قد ارتبط بتوجهات

السياسة المالية من خلال رفع بعض الرسوم والضرائب على المشاريع السياحية بالعراق وهذا التوجه قد ارتبط بالتحسن الأمني في تلك الفترة . وللتوضيح استخدمنا المخطط البياني للظاهرة السياحية . وكما موضح ادناه في الشكل (1

شكل (١) يوضح تطور صادرات السياحة للفترة (2014-2019)استناداً الى .زيادة حجم المشاريع السياحية

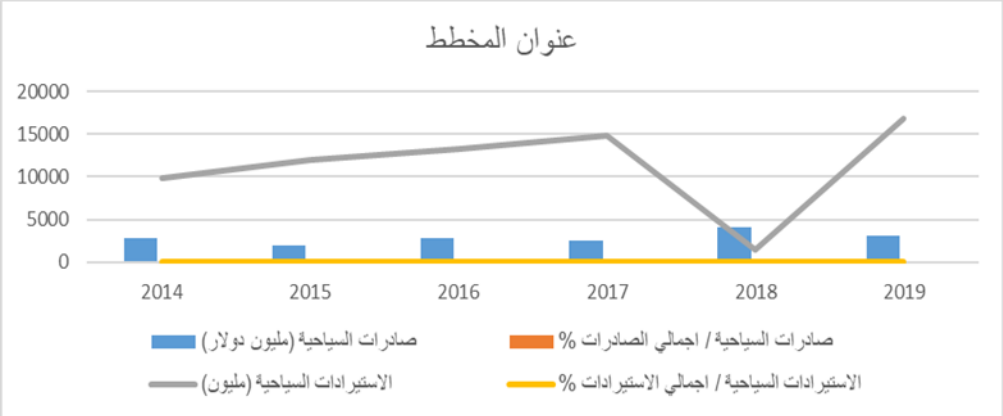

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(2)

ثانياً: تفعيل أدوات السياسة النقدية في زيادة الدخل القومي وانعكاسها في التنمية السياحية

يعرف الدخل القومي بانه المجموع الخاص في قيم دخول السكان في المجتمع اثناء مدة محددة وغالباً ماتكون عام واحد ويشكل هه الدخل قيمة معنوية او نقدية يستطيع كل فرد صرفها او ادخارها ويعرف الدخل القومي ايضا بانه الدخل الذي يتضمن كافة العوائد المالية المحصلة من المنشاة العامة والخاصة والافراد والمؤسسات الحكومية ، بسبب مساهمتهم في مجموعة من النشاطات الإنتاجية داخل مجتمعهم (رجيب : ٢٠٠١ ، ١١٦).ومما لاشك فيه ان ارتفاع مستوى الدخل القومي لافراد المجتمع سيعمل على زيادة الرغبة بالسفر والانتقال وممارسة الفعاليات السياحية المختلفة مما تسهم في تحسين مستوى على مقتضيات التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات السياحية .

مساهمة ايرادات السياحة في الدخل القومي والصادرات والناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2013-2019) جدول(3)

السنوات	الإيرادات/الصادرات%	الإيرادات/الدخل%	رادات/الناتج المحلي الاجمالي
2013	0.35	0.032	0.2
2014	0.28	0.123	0.08
2015	0.24	0.11	0.09
2016	1.88	0.94	0.83
2017	2.07	1.040	0.91
2018	3.41	1.49	1.34
2019	3.01	1.495	1.37

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي ،النشرات السنوية من (2013-2019)

يتضح من خلال جدول (3) تزايد حجم الإيرادات السياحية منذ سنة (2013) حتى سنة (2019) ان زيادة إيرادات السياحة في الدخل القومي اعتمدت على الإصلاحات البسيطة التي أجريت حيث تم منح قروض وبفوائدة مخفضة لدعم المشاريع السياحية ف العراق بالإضافة الى تسهيلات لعدد من المنشات والمرافق السياحية حيث خفظت الضرائب وازدياد منح اجازات الشركات السياحية وكذلك توصيات رابطة الفنادق بالعراق حيت أسهمت في زيادة البنى التحتية السياحية ممافسح المجال امام المستثمرين المحليين للاستثمار المحلي اذ يبين الجدول (٣) في سنة 20.13 ان حجم الإيرادات السياحية قدر بـ (0.3) بينما يصل في سنة (2019) حجم الإيرادات الى (3.01) ، وللتوضيح تمم اعتماد المخطط لتسهيل فهم التغيرات المالية للنشاط السياحي .

شكل (2) يوضح تطور إيرادات السياحة للفترة من (2013-2019) استناداً للقروض طويلة الامد

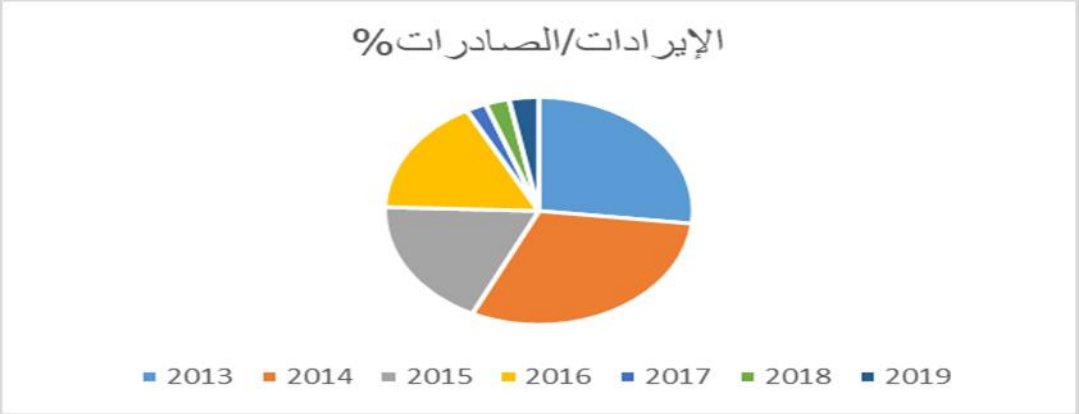

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثالثاً : تفعيل أدوات السياسات المالية في ميزان المدفوعات ودورها في تنمية المشاريع السياحية

يعرف ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين وعالم خارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذه البلد ونظرائهم في الخارج خلال مدة زمنية عادة ماتكون سنة . وهناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات منها ميزان المدفوعات عرف بانه سجل الذي يكون أساسي ومنظم وموجز والذي تدون به جميع المعاملات الاقتصادية الذي تتم بين الحكومات وبين المواطنين والمؤسسات المحلية لبلداً ما مع مثيلتها لبلد اجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحد ويعرف ميزان المدفوعات بانه عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية غالبا ماتكون سنة واحد . ان لبيان ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأموال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية في المدة ذاتها مسالة حيوية لاي اقتصاد وطني وذلك لاسباب .

١.ان هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية ودرجة التكيف مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لانه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والاستيرادات .

٢.يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية والخارجية لبلد بسبب هيكلة اقتصادياتها (الحاج : ١٩٩٨ . ١٨٢)

رابعاً : الحزم الإصلاحية بما يخص الاستثمار في البنى التحية ودورها في تنمية المشاريع السياحية

تعرف البنى التحتية بانها تشمل جميع اشكال البناء على السطح وتحت وسطوح الأرض والتي يتم توفير بناء على طلب الأماكن المؤهولة بالسكان والطلب الذي يتم توفيره بنائاً على طلب السائح من جهة ثانية وكذلك كثرة النشاطات السياحية والإنسانية ومن جهة ثالثة وايضاً الاتصال المكثف مع العالم الخارجي من جهة رابعة ، اما اليوم نتكلم عن شيئ ابعد من ذلك وهي التكنولوجيا وما يندرج عنها تحت باب مايسمى بالعولمة . وتوفير خدمات البنى التحية في مثل هذه التكنولوجيا وتقنياتها وأجهزتها ومن الأمثلة على البنى التحتية الكلاسيكية المتعارف عليها هي المطارات والطرق والموانئ وتصريف المياه والمجاري وخدمات الكهرباء والطاقة والنقل . اما مايتعلق بالبنى الفوقية فتشمل بناء الفنادق وملحقاتها بجميع تصنيفاتها المختلفة . وكذلك تشمل على بناء محطات الإقلاع ووصول المسافرين ، وبجميع احتياجاتها ان كانت برية او بحرية اوجوية او سكك حديد وكذلك تشمل البنى الفوقية على المطاعم بمختلف أنواعها وتتضمن جميع المطابخ العالمية والمحلية حيث تعمل على طرق التنوع في المطاعم الذي يقدم في هذه المطاعم ويعود سبب هذا التنوع الى تنوع جنسيات السياح الوافدين الى هذه المطاعم وبالتالي سوف يقوم السائح بتناول الطعام المناسب له وكذلك تشمل البنى الفوقية على إقامة تسهيلات متنوعة مثل التسويق والضيافة (التسلية) للسياح (صبحي :٢٠١٢ ، ٣٤٠) .

خامساً: دعم السياسات الاقتصادية الرامية لى تخفيف تضخم المستوى العام للأسعار في السياحة

ان اغلب المفاهيم للموضوعات كانت ومازالت محل جدل ونقاش بين الكتاب بسبب اختلاف نزاعاتهم وتباين أفكارهم ، التظخم واحد من المفاهيم التي لايجد المرء تعريفاً جامعاً له في الادب الاقتصادي ، اذ تعددت وجهات النظر حول ماهي او تعريف التظخم وظخرت

العديد من الاتجاهات لتفسير التظخم ، لكن التعريف الأكثر شيوعاً الذي تتبناه معظم الاقتصاديين في الوقت الحاظر ، هو ان التظخم يعرف بانه (نسبة الزيادة المستمرة في المستوىالعام للاسعار) ويقاس بالرقم القياسي للأسعار . وفي أي نشاط اقتصادي يتحقق التظخم النقدي عندما يختلف العرض عن الطلب. وهذا مايحدث في المجال السياحي أيضا اذ يختلف العرض عن الطلب السياحي ، للطبيعة الموسمية التي يتميز بها قطاع السياحة (شكر : ٢٠٠٢ ، ٧٤-٧٥)وبالتالي فان ارتفاع أسعار المنتوج السياحي وأسعار الخدمات الأخرى يحدث نتيجة لبعض الأسباب منها :

١.الاسراف في الطلب . اذ يقوم السائح بزيادة الانفاق على شراء السلع والخدمات السياحية في المكان السياحي بنسبة اكبر من مكان اقامته

٢.محدودية العرض السياحي اما الطلب السياحي وبخاصة في مواسم الذروة السياحية اذ لايستطيع العرض السياحي ان يجاري الطلب السياحي المتزايد..

٣.الطبيعة الموسمية للطلب السياحي : اذ يزداد الطلب السياحي في موسم الذروة السياحي وينخفض في المواسم الأخرى من السنة ، للطبيعة الموسمية للنشاط السياحي وهذا يعني تكرس أفواج .من السياح في المناطق السياحية. (nafziger:2006 . 478)

سادساً: تحقيق الاستفادة القصوى في المشاريع السياحية من اجل الوصول الى القيمة المضافة

ان القيمة المضافة تعد طريقة جديدة تجمع مابين القيمة المضافة وميزان السائح فمن خلال القيمة المضافة نتوصل الى الدخل الفندقي ومن خلال ميزانية السائح نتوصل الى معادلة لحساب الدخل السياحي وتعرف القيمة المضافة على انها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال مدة محددة من الزمن عادة سنة . وتحتسب القيمة المضافة وفق المعادلة الاتية **القيمة المضافة : قيمة الإنتاج المتحقق – قيمة مستلزمات الإنتاج** ويرى لباحث ان افضل طريقة لاحتساب قيمة الدخل السياحي هي طريقة القيمة المضافة لكونها تجمع بين الدخل الفندقي وميزانية السائح ، على ان تعدل سنوياً نسبة الانفاق على الايواء في ميزانية السائح وبالنتيجة تشكل السياحة قطاعاً مهماً من قطاعات الاقتصاد الوطني لكون يسهم في تكوين الناتج القومي ، فالدخل السياحي يخدم الاقتصاد القومي من خلال زيادة التدفق النقدي الخارجي للبلد السياحي مما يؤدي الى تنشيط جميع القطاعات ات الصلة بالنشاط السياحي وبالتالي زيادة دخول تلك القطاعات اذ ان قدون السياحة الى منطقة الجذب السياحي يفي زيادة الطلب بقدر مايعني احتياج هؤلاء السياح الى الإقامة والطعام والشراب وبقية المشتريات الأخرى (العزاوي: ٢٠٠٧، ٦٦) .

سابعاً: التوسع الافقي بالاستثمار من اجل استدامة المضاعف السياحي

المضاعف السياحي يعرف على انه النسبة بين التغيير بالدخل القومي الناتج عن التغيير في الانفاق او الاستثمار السياحي ويعبر كالاتي التغير في الدخل القومي الناتج عن الانفاق السياحي عن الانفاق المتولد + التغير في الدخل القومي الناتج عن الانفاق السياحي الاولي /التغير في الدخل الناتج عن الانفاق السياحي الا ولي = المضاعف السياحي(طارق واخرون : ٢٠٠٨ ، ٢٦٠). وبما ان القطاع السياحي يتميز بكثافة الارتباط مع القطاعات الاقتصادية المحفزة له لذا فان أي انفاق سياحي سوف لن يتوقف عن حدود هذا القطاع وانما تمتد تاثيراته الى بقية القطاعات الاقتصادية التي تشترك في تجهيز المنتوج السياحي وعليه يمكن تعريف المضاعف السياحي (ان عدد المرات التي ينتقل فيها الدخل السياحي من جهة الى أخرى قبل ان يختفي اثر) (جاسم : ٢٠٠٥ ، ٤٤) . وتعتمد قيمة المضاعف السياحي على مى تسرب الدخل خارج دورة الانفاق السياحي في الاقتصاد ، اذ ان قيمة المضاعف السياحي تعتمد او تتناسب عكسيا مع مقدار او حجم الترسبات التي تحدث (كالادخار والضرائب وغيرها من الترسبات) ..

المبحث الثاني : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

لقد تضمن البحث دراسة نظرية توصل من خلالها الباحث الى بعض النتائج وكالاتي:

١.على الرغم من تعدد الموارد الطبيعية والدينية والاثارية الا ان المشاريع السياحية لاتتناسب وحجم الموارد السياحية في العراق .

٢.ان السياسات الاقتصادية المتبعة مع قطاع السياحة لاتلبي متطلبات التنمية الحقيقية اذ تبين هناك تفاوت واضح بينحجم الطلب الوافدة للعراق وقلة منشات الايواء .

٣.ان بيئة التشريعات السياحية الحالية لاتسمح لاي مستثمر محلي كان ام اجنبي الدخول في استثمارت طويلة الاجل اذ غالباً ماتتعارض مع السياسات المالية من قبل الحكومة .

٤.ان أدوات الدين العام للسلطة المالية والنقدية غالباً ماتعترض نشاطات القطاع السياحي وطبيعة الترابط القطاعي مع بقية النشاطات.

٥.على الرغم من ان طبيعة الاستثمارالخاص يتجه نحو المشاريع ذات الاجل الطويل الا ان عمل المصارف الحكومية يضع شروطاً صعبة امام المستثمر ممايقلل من فر الاستثمار .

٦.ان قوانين هيئة الاستثمار العراقية تسمح بخصخصة المشاريع السياحية الخاسرة الا هناك الكثير منها مازال تحت تصرف الدولة .

٧.ان المشاريع السياحية الخاضعة للقطاع المختلط تعاني الإهمال اذ مازالت االدولة تضع يدها على تلك المشاريع مما يسبب تلكؤ في التعامل مع المؤسسات المالية في الدولة .

٨.ان سوق الأسهم والسندات للمشاريع السياحية في سوق العراق للأوراق المالية مازال متلكئ وذلك بسبب احتكار القطاع العام على مجمل نشاطات السياحي .

٩.هناك نسبة كبيرة من المشاريع السياحية والفندقية والترفيهية لم تحقق مضامين عملها والسبب يعود ان اغلبها يخضع لعمليات غسيل الأموال .

ثانياً: التوصيات

لقد توصل الباحث من خلال الدراسة الى مجموعة من التوصيات الموظحة بالاتي

١ .وضع استراتيجية عمل للنهوض بالواقع السياحي والخدمي من اجل تحقيق مضامين التنمية التنمية السياحية

٢.ضرورة تهيئة كافة مستلزمات القطاع السياحي والمتمثل بتسهيل القروض الميسرة من اجل التوسع في المشاريع السياحية .

٣.توفير بيئة من التشريعات التي تساعد على استقطاب المستثمرين المحللين والأجانب ومايتعلق بمنح القروض طويلة الاجل .

٤.توفير جملة من التسهيلات المالية والاستثمارية لقطاع السياحة وخصوصاً تلك المشاريع التي تحقق المضاعف الاقتصادي في نشاطها

٥.اعفاء جميع المشاريع السياحية الخاسرة من ديونها اتجاه المؤسسات المالية والمصرفية حتى يمكن تحويلها للاستثمار او الخصخصة .

٦.التقليل من هيمنة القطاع العام على الخاص من خلال فك الترابط القطاعي وفسح المجال امام الاستثمار الخاص مع تقديم إعفاءات مالية وضريبية .

٧.دعم الاسهم والسندات السياحية في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تدخل المؤسسات المالية بشراء الأسهم والسندات لبعض المشاريع السياحية .

٨.توجيه بعض بنود الموازنة السنوية باتجاه المشاريع الخدمية من خلال جعل البعض منها يحمل الصفة الخدمية والسياحية وكما هو معمول به باغلب البلدان السياحية.

قائمة المصادر العربية :

١. أبوالفتوحى، د.احمد نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،الإسكندرية،١٩٩٨.

٢.ماهر،د.احمد، دليل المدير في الخصخصة ، مركز التنمية الإدارية ، مصر، الإسكندرية،١٩٩٨.

٣.الاغا، إبراهيم عباس جاسم ، الابعاد الاقتصادية للنشاط السياحي في العراق ، الجامعة المستنصرية ،رسالة ماجستير،٢٠٠١.

٤.اكرم حداد ومشهور هذلول،النقود والمصارف، دار وائل للنشر ،الأردن،عمان ،ط١، ٢٠٠٥ .

٥.بن علي،د.بلعزوز، محتظرات في النظريات والسياسات النقدية ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،ط٢ ، ٢٠٠٦ .

٦.عباس، د.جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ، الجزائر ، دار الخلدونية للطباعة والنشر ،ط١ ، ٢٠٠٧ .

٧.عبدالحميد، د.خالد، دور السياحة في الاقتصاد العراقي ، الجامعة ، الإدارة والاقتصاد ، ١٩٨٥ .

٨.صبحي ، د. أسامة ، جغرافية السياحة مابين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٢.

٩.لطرش ، الطاهر، تقنيات البنوك ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٥ ،ط٥ .

١٠.عبدالله ، د. جعفر ، الاطار القانوني للخصخصة ، مجلة الثوابت ، ١٩٩٨ .

١١.الانصاري ، د.رؤوف محمد،السياحة في العراق ،دار الطبع اتحاد الناشرين العراقيين ،ط٢ ، ٢٠١٣ .

١٢.عفيفي ، د.سامي ، الدولة في الخصخصة ، القاهرة ، مجلة العربي ، ٢٠٠١ .

١٣.شمعون ، د.شمعون ، البورصة الجزائرية ، دار الاطلس للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .

١٥.قدي د.عبدالمجيد،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٤.
١٦.السمالوطي ، د. نبيل ، علم اجتماع التنمية ، دار النهظة العربية ، ١٩٨١ .
١٧.عربيات ،د. ياسر،المفاهيم الإدارية الحديثة ،دار يافا العلمية للنشروالتوزيع ، الأردن،عمان ، ٢٠٠٨ .
١٨.أبو جحا ، د. سليمان ، واخرون ، الخصخصة واثارها الاجتماعية على انسان الخليج ،دبي ، ١٩٩٦.
٢٠.طارق محمد واخرون ، اساسيات علم الاقتصاد ، الجزائر ، دار الثراء للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨.
٢١.عبدالله ، د. عقيل جاسم ، النقود والمصارف ، ليبيا، منشورات الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٤ ، .
٢٢.الحسيني ، د. عرفات تقي ، التمويل الدولي ، ط٢ ، دار مجد للنشر ، ٢٠٠٢.
٢٣.العزاوي ، د. مجيد حميد ، مستقبل السياحة الوافدة الى العراق واثرها على الموارد الاقتصادية ، ٢٠٠٧.
٢٤.فرهود ، د. محمد سعيد ، مبادئ المالية العامة ، سوريا ، منشورات جامعة حلب ، ١٩٩٠١٧٨.
٢٥.كنعان . د. علي ، اقتصاديات المال والسياسة المالية والنقود ، ط١ ، سوريا ، دمشق ، منشورات دار الحسنين ، ١٩٩٧.
٢٦.لحمر ، د. خديجة ، رسالة ماجستير ، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية ، الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥.
٢٧.شيحة ، د. مصطفى رشيد ، النقود والمصارف والائتمان ، مصر، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديد للنشر ، ١٩٩٩.
٢٨.المهايني ، د. محمد خالد ، واخرون ، المالية العامة والتشريعات الضريبية ، سوريا ،منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٠ .
٢٩.سعدالدين ، د. نزار ، واخرون ، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات) ، الأردن ، عمان ، ط١ ،٢٠٠٦.
٣٠.الشحات ، د. رياض محمد ، واخرون، الإدارة المالية ، مصر ، القاهرة ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠١.
٣١.جاسم ، د. هاشم رمزي ، دراسة في الدور الاقتصادي للنشاط السياحي ، العراق ، بغداد ، المؤتمر العالمي الأول لشؤون السياحة والاثار ، هيئة السياحة ، ٢٠٠٥ .
٣٢.الهاشم ، نضال شكر ، تحليل مسببات التظخم في الدول النامية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٢.
٣٣.الوادي ، د. محمد حسين ، واخرون ، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي ، الأردن عمان ،٢٠٠٦.
٣٤.رحيب ، د. وسام ، حساب متوسط دخل الفرد والاسرة ، العراق ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١.
٣٥. الشرقاوي، د. فتحي محمد ، واخرون ، الاتجاهات الحديثة في السياحة ، مصر، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٨ ، ص٦١
٣٦.أحلام ، د. خان ، واخرون ، السياحة البيئية واثرها في التنمية في المناطق الريفية ، مجلة جوان للأبحاث الاقتصادية وإدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٢، ص٢٣٢ .
٣٧.السعيدي ، د. عصام حسن ، التسويق والترويج السياحي والفندقي ط١ ، دار الراية ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص١٣٣ .

قائمة المصادر الإنكليزية

1.Economic development ,business, dictionary, retieved economic development, cambridg ,2017.
2.Economic development , (us) department, retrieved , edited economic drey, enhirschiy6m, mahageral,2017.
3.Hln myiht , and anne,kruger, economic development ,2011.
4.Latife ghalayni mohaie et bahques , der elmaml el olubhani , beyrout ,lebhan,2006.
5.Nafziger, wayhe, economic development , Cambridge ,university press ,newyork,2006.
6.Sause, gor3e, banking and economic activity, D, heaith and (3) company , newyork , 1960.
7.Smriti chand, national income : detention , concepts and methods of measuring national income 1985